www.daralthaqafa.com

النظام القانوني لرهن النقود في المعاملات المصرفية

دراسة تحليلية تشريعية في ظل قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة

المحامي الدكتور
سيف الدين سامي عتوم
دكتوراه في القانون الخاص

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن

www.daralthaqafa.com

النظام القانوني لرهن النقود في المعاملات المصرفية

دراسة تحليلية تشريعية
في ظل قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة

www.daralthaqafa.com

346,565074
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2023/12/6822)
المؤلف: سيف الدين سامي عتوم
الكتاب: النظام القانوني لرهن النقود في المعاملات المصرفية - دراسة تحليلية
الواصفات: رهن الأملاك المنقولة - النقود - العقود - المصارف التجارية
القانون الخاص - الأردن
يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر
ISBN: 978-9923-15-252-2

الطبعة الأولى 2024 م - 1445هـ

جميع الحقوق محفوظة للناشر All rights reserved © Copyright

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي

وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:

دار الثقافة للنشر والتوزيع
أسسها خالد محمود جبر حيف عام 1984 عمان - الأردن

المركز الرئيسي
عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني
سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د
هاتف: 4646361 6 (962 +) فاكس: 4610291 6 (962 +)
ص.ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة
عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله (الجامعة سابقاً)
مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261
هاتف: 5341929 6 (962 +) ص.ب 20412 عمان 11118 الأردن

Website : www.daralthaqafa.com
e-mail : info@daralthaqafa.com

الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع
أسسها خالد محمود جبر حيف عام 2000 عمان - الأردن

عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله (الجامعة سابقاً)
مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261
الطابق الأول - هاتف: 5344929 6 (962 +)
ص.ب 13488 عمان 11942 الأردن

Website : www.elmiahdawliah.com
e-mail : info@elmiahdawliah.com

الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

النظام القانوني لرهن النقود في المعاملات المصرفية

دراسة تحليلية تشريعية في ظل قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة

المحامي الدكتور
سيف الدين سامي عتوم
دكتوراه في القانون الخاص

أصل هذا الكتاب (رسالة دكتوراه)
بإشراف الأستاذ الدكتور جمال الدين مكناس
في جامعة مؤتة - الأردن

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
1445هـ - 2024 م

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

﴿ * وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ۖ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ۗ وَلَا تَكْتُمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٢٨٣﴾﴾.

سورة البقرة: الآية: 283.

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

الإهداء

أهدي جهدي المتواضع إلى من هُدِيَ وهدانا بـ ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١﴾، نبيّ الهدى والنور والرحمة . . سيّدنا محمد (عليه أفضل الصلاة والتسليم) .

إلى الأمان، إلى من أمسك بيدي حين سقطت، ومن أضاء لي عتمة دربي حين ضللت، إلى مَن شيباتُ شَعرِه تروي قصة نجاحي . . والدي الغالي .

إلى سيّدة جميع النساء، إلى من رافقني دعاؤها سرًا، ومن تحت قدميها جنّتي . . والدتي الحنون

إلى من فارقنا جسده، ولا يزال قلبه حاضرًا بيننا . . روح أخي الطاهرة سمير .

إلى سندي وعضدي، رفيق الدّرب وروح الحياة . . أخي المنتصر باللَّه .

إلى المؤنسات الغاليات، نجمات سمائي، أخواتي العزيزات . . نسرين وبرديس .

إلى روح من سبقونا إلى جوار ربهم أجدادي . . . العكاشة والحسين وعائشة .

إلى كل من سلك طريقًا يلتمس به علمًا . . وإلى رجال الحق . . وإلى كل من أبى إلاّ أن يكون حرًا بعلمه . .

المؤلف

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

الشكر والتقدير

أولاً وأخيرًا الشكر لله العظيم الذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله، فالحمد لله ملء السموات والأرض.

أتقدّم بجزيل شكري وعظيم امتناني إلى من غمرني بطيبِ خلقه، ووافرَ علمِه، إلى معلّمي وقدوتي الأستاذ الدكتور الفاضل جمال الدين عبد الله مكناس، فما عهدتُ منه إلاّ حُسن المعاملة، وسعة الصدر، ومهما أوتيت من بلاغة لن أكون إلاّ مقصّرًا.

كما أتقدّم بخالص الامتنان والتقدير للجنة المناقشة الكريمة، فالشرف لي أن تكون دراستي المتواضعة بين أيديكم وموضع ملاحظاتكم القيّمة.

وجزيل شكري وعظيم امتناني إلى الفاضل الأستاذ الدكتور أسيد ذنيبات، الذي كنت وما زلت مديناً له بكل جميل، وتفيض من ذاكرتي كل علم أصيل، فجزاه الله خير ما جازى به عالم عن متعلم.

وأتقدم بالشكر الوفير لدائرتي الموقرة دائرة الجمارك ممثلة بمديرها العام عطوفة لواء جمارك المهندس جلال باشا القضاة، وكما أخص بالشكر معلمي وقدوتي وصاحب الفضل الذي لا يمكن حصره الدكتور المقدم خالد الغرايبة.

وشكري وتقديري إلى زميلي شعلة النجاح وعنوان الأمل الدكتور القاضي محمد الحلالمة.

وكذلك أتقدّم بجزيل شكري وعرفاني إلى أساتذة كلية القانون في جامعة مؤتة رمز العطاء ومنارة العلم.

وكل الشكر إلى كل من دعمني خلال مسيرتي العلميّة ومدّ يد العون لي.

المؤلف

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com

الفهرس

المقدمة 13
الملخص 25
التمـهيد 27

الفصل الأول

ماهية عقد رهن النقود في المعاملات المصرفية وتكوينه

المبحث الأول: مفهوم رهن النقود في المعاملات المصرفية 36
المطلب الأول: التعريف بعقد رهن النقود في المعاملات المصرفية 36
الفرع الأول: التعريف بالنقود وصورها 36
الفرع الثاني: التعريف برهن النقود في المعاملات المصرفية 42
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لرهن النقود في المعاملات المصرفية 46
الفرع الأول: الطبيعة القانونية لرهن النقود في المعاملات المصرفية فـي الفقه القانوني 47
الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لرهن النقود في التشريع 58
المبحث الثاني: انعقاد عقد رهن النقود في المعاملات المصرفية 74
المطلب الأول: القواعد العامة لانعقاد عقد رهن النقود 74
الفرع الأول: التعريف بعقد الرهن الحيازي وخصائصه 74
الفرع الثاني: أركان انعقاد عقد الرهن الحيازي 82
المطلب الثاني: خصوصية القواعد الناظمة لانعقاد عقد رهن النقود 96
الفرع الأول: الشكلية كشرط انعقاد 97
الفرع الثاني: صلاحية إنشاء عقد رهن النقود 98
الفرع الثالث: تعيين سبب عقد رهن النقود 99
الفرع الرابع: تعيين محل عقد رهن النقود 100

www.daralthaqafa.com

الفرع الخامس: أداء الدائن المرتهن (المضمون له) مقابل الرهن أو الالتزام به 101

الفصل الثاني

آثار عقد رهن النقود في المعاملات المصرفية وتطبيقاته

المبحث الأول: آثار عقد رهن النقود في المعاملات المصرفية 106
المطلب الأول: نفاذ عقد رهن النقود في المعاملات المصرفية 106
الفرع الأول: نفاذ عقد رهن النقود بالنسبة للمتعاقدين 106
الفرع الثاني: نفاذ عقد رهن النقود بالنسبة إلى الغير 130
المطلب الثاني: تنفيذ عقد رهن النقود في المعاملات المصرفية 144
الفرع الأول: الأحكام العامة للتنفيذ على المال المرهون (الضمانة) 144
الفرع الثاني: أحكام التنفيذ على الضمانة في قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة 146
المبحث الثاني: تطبيقات عقد رهن النقود 153
المطلب الأول: صور رهن النقود في المعاملات الفردية 153
الفرع الأول: رهن النقود كضمانة في الاشتراكات المكتبية 154
الفرع الثاني: رهن النقود كضمانة في عقد توريد الطاقة الكهربائية 156
الفرع الثالث: رهن النقود كضمانة في كفالة حسن التنفيذ 157
المطلب الثاني: رهن النقود في المعاملات المصرفية 164
الفرع الأول: رهن النقود في الحساب المصرفي الدائن (الحساب المجمد) 164
الفرع الثاني: الوديعة النقدية المصرفية المخصصة لغرض معين 170

الخاتمة 179

المراجع 193

www.daralthaqafa.com

المقدمة

لقد خلق الله تعالى الإنسان وجعله اجتماعياً بطبعه، لا يستطيع العيش إلا في تجمعات، وقد برز له احتياجات لا يستطيع تلبيتها إلا من خلال تعامله مع التجمعات الأخرى، فوجد ملاذه في تلبية احتياجاته من خلال امتهانه للتجارة بمختلف أشكالها، والذي من بعدها وجد الحاجة ملحة إلى وجود مقابل للسلع التي يتعامل بها، فابتكر النقود المصنوعة من المعادن النفيسة كالذهب والفضة والتي يسهل حملها ونقلها، وأصبحت التجارة من أهم مقومات الحضارة الناجحة والمتطورة، والتي كان وما زال يقاس رفاه الأمم ورقيها بازدهار التجارة لديها.

ونتيجة لتوسع التجارة وتجاوزها للحدود، والتي ترتب عليها حاجة التجار إلى حمل كميات ضخمة من النقود لتغطية صفقاتهم المختلفة، مما أوجد الحاجة الملحة إلى إيجاد بديل عن حمل تلك النقود في حلهم وترحالهم والذي من شأنه تأمين حاجات التجار والأفراد على حد سواء من النقود وفي شتى المجالات، مما أدى إلى إيجاد المصارف كموطن لإيداع النقود والتي بدورها عملت على توظيفها بمختلف صور التوظيف، لتكون عملياتها المصرفية من أهم المسائل القانونية التي هي بحاجة إلى التنظيم الدقيق وسد ثغرات العجز التشريعي فيها.

ونظراً لضخامة المشروعات التجارية والاقتصادية بالوقت الحديث، فقد دأب التجار إلى إيجاد وسائل لتمويل صفقاتهم المختلفة، وبالمقابل كانت هذه الصفقات بحاجة إلى حصول البنوك على الائتمان الكافي لمنحهم التمويل المطلوب لمشروعاتهم، ولكن وبعد الهزات الاقتصادية الأخيرة التي تعرض لها العالم، أصبح أصحاب المشاريع الاقتصادية يحتاجون للنقد ولكنهم لا يجدون بالمقابل وسيلة الائتمان التي تخول المصرف إعطاءهم القروض والائتمان المطلوب، وكانت موجودات هذه المشاريع من آلات وأثاث وأجهزة لا تصلح لأن تكون محلاً للرهن كون الوسيلة المتاحة أمامهم هي الرهن الحيازي لدى الدائن المرتهن، أي أنه يجب على المدين الراهن أن يتخلى عن حيازتها للدائن المرتهن وبالنتيجة سيتوقف مشروعه الاقتصادي إن قام بمثل ذلك، مما جعل الكثير منهم يعزف عن طلب القروض لعدم نجاعة مثل هذه الوسيلة ولعدم إمكانية المصرف منحهم التمويل دونها.

www.daralthaqafa.com

وقد ناضلت الشعوب أيما نضال لكي تصل بالقواعد القانونية التي من شأنها إيجاد الحلول الناجعة لمثل هذه الدائرة المفرغة من العمليات المصرفية، وقد سار المشرع الأردني ليتبع ذلك النضال الباحث عن المجال التطويري لقواعده القانونية لسد مثل ذلك الفراغ، فعمل على إصدار قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة رقم (20) لسنة 2018 والصادر بتاريخ 2018/05/02 من عدد الجريدة الرسمية رقم (5513)، عندما وجد الحاجة ملحة لاستحداث قواعد قانونية حديثة تواكب حاجيات المؤسسات والأفراد على حد سواء.

وجاء هذا التشريع بالعديد من القواعد القانونية التي تعد ثورة في مجال الضمانات القانونية، والتي من شأنها سد الفراغ الذي كان واقعاً في مجال التمويل المصرفي والفردي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة، ومن أهم هذه القواعد التي جاءت لهذه الغاية هي قاعدة رهن النقود، التي تعد غاية في الأهمية في الوقت الحاضر نظراً لانتشار المصارف وسيطرتها في معظم البلاد على محاورها الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي تطلب بحث ودراسة هذا النوع من الضمانات وبالأخص أن هذا القانون مستحدث ولم يعالج في الكثير من جوانبه سواء من قبيل الفقه القانوني أو من قبل الأحكام القضائية النادرة والتي جاءت مستندة إليه.

ويجدر البحث في ظل رهن النقود في المعاملات المصرفية بيان الوسيلة التي من خلالها يستطيع طالب الائتمان الحصول على المبلغ الذي يريد وفي المقابل تقديمه لمبلغ نقدي كضمانة لهذا الائتمان المطلوب، وضرورة تبيان الأثر المترتب على حصوله على الائتمان الذي بمقابله (رهن النقود في ظل المعاملة المصرفية) محل هذه العملية، وبيان مدى التنظيم القانوني في ظل التشريعات الأردنية المختلفة لمثل هذه الصورة المستحدثة من صور الائتمان وبالأخص في ظل التشريعات المستحدثة والتي جاءت لتعالج النقص التشريعي الذي كان ثائراً في ظل قانون التجارة أو في التشريعات المصرفية المختلفة.

وعليه؛ كان هذا العنوان محلاً خصباً للدراسة كونه يبحث في مسألة مستحدثة وفي ظل قواعد قانونية بحاجة إلى البحث والتمحيص كونها جديدة وتعالج إشكاليات لطالما ثار التساؤل عن حلول لها، وهو ما سيتم دراسته في هذا الكتاب.

www.daralthaqafa.com

مشكلة الدراسة:

تبرز إشكالية هذه الدراسة في إيجاد التنظيم القانوني الناظم لعملية رهن النقود في المعاملات المصرفية، وذلك في ظل قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة المستحدث، وبالاستناد أيضاً إلى قانون التجارة والتشريعات المصرفية المختلفة، نظراً لطبيعته القانونية التي لم يستقر عليها الفقه ولا على ماهيته القانونية، وتتعمق إشكالية الدراسة عند الحاجة إلى معرفة أنه للنقود طبيعة خاصة ومختلفة عن الأموال الأخرى كونها قد اختلف وصفها في ظل أحكام قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة واختلفت بالنتيجة تحديد الكيفية التي سيتم من خلالها الرد للنقود المرهونة، أو حتى أثناء المرحلة العقدية تحديد الالتزامات التي ستترتب على الدائن المرتهن بحيث ستكون بذات الكيفية والمدى في الرهن الحيازي أم أنها ستكون لها طبيعة مختلفة، يضاف إلى ذلك؛ أن هذا القانون قد شابه الغموض في معالجته لهذه المسائل والتي ستتولى هذه الدراسة الكشف عن هذا الغموض وتوضيحه والوصول إلى الحكم القانوني الناظم لها، علماً أنه يتفرع عن مشكلة الدراسة العديد من التساؤلات، ومن أهمها.

أسئلة الدراسة:

تثير هذه الدراسة العديد من التساؤلات التي يجب أن يتم الإجابة عنها خلال معالجة محاورها، ومن أهم هذه التساؤلات:

1- ما هو المقصود برهن النقود؟ وهل هو صورة من صور الرهن التقليدية أم أنه يعد صورة مستحدثة منها؟
2- ما هي الصور التي يقوم عليها محل هذا الرهن؟
3- ما هي الطبيعة القانونية لرهن النقود؟
4- ما هي الأحكام المترتبة على رهن النقود في المعاملات الفردية؟
5- ما هي أركان وشروط انعقاد مثل هذا العقد؟ وهل تنطبق عليها أركان الرهن الحيازي التقليدية أم أن له خصوصية في الانطباق؟
6- ما هو المقصود بتجميد الحساب المصرفي؟ وهل يعد صورة من صور رهن النقود المصرفي؟

www.daralthaqafa.com

7- هل يتملك المصرف النقود المرهونة أم أن لها معاملة خاصة في حيازته لها؟
8- ما هي الأحكام المستحدثة التي جاء بها المشرع في ضوء قواعد قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة في معالجته لرهن النقود؟
9- ما هي الآثار المترتبة على رهن النقود في العمليات المصرفية؟
10- ما هو الأثر المترتب على عدم قيام المدين الراهن بتنفيذ التزامه في ظل المعاملة المصرفية مدار البحث؟
11- هل يحق للمصرف تملك مبلغ النقود محل الرهن عند عدم قيام المدين الراهن بتنفيذ التزامه؟
12- ما هو المقصود بالتنفيذ الطوعي للمصرف على مبلغ النقود محل الرهن؟

أهمية الدراسة:

تقوم أهمية هذه الدراسة في أنها جاءت لتعالج موضوعاً في غاية الأهمية وذلك كون العمليات المصرفية متنوعة ومتعددة وعلى الرغم من ذلك فقد وقفت القواعد القانونية والفقهية الناظمة لها عاجزة عن معالجة كيفية الحصول على الرهن دونما الحاجة إلى التخلي عن حيازة المال المرهون، كما أن أهمية الدراسة في رهن النقود في ظل العمليات المصرفية تبرز من خلال أننا وجدنا وسيلة مستحدثة من وسائل الائتمان التجاري التي تمكن التجار والمؤسسات الاقتصادية من الحصول على التمويل المبتغى دونما حاجة للتخلي عن حيازة ممتلكاتها من المنقولات كالآلات والأجهزة وغيرها والتي سيترتب على التخلي عنها ـ في الغالب ـ توقف المشروع الاقتصادي وعجزه عن استكمال نشاطه.

كما تبرز أهمية الدراسة في هذه المسألة القانونية من أنها من المسائل المستحدثة التي لم تعالج بعد لدى الفقه إلا بشكل نادر جداً، ولم يتم الاستناد إليها في الأحكام القضائية، ولذلك كله فإن البحث فيها سيكون سابقة في بيان أحكام رهن النقود في المعاملات المصرفية، وبيان طبيعته، ومدى انطباق الأحكام العامة للرهن الحيازي عليه من عدمه، وذلك لسد النقص الواقع في المكتبة القانونية الأردنية والعربية على حد سواء.

www.daralthaqafa.com

أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف من البحث في رهن النقود في العمليات المصرفية في العديد من الجوانب ومن أهمها:

1- معرفة المقصود برهن النقود.
2- بيان طبيعة رهن النقود في ظل المعاملات الفردية والمصرفية.
3- بيان المقصود بالنقود كمحل لرهن النقود، ومن ثم بيان صورها.
4- البحث في النتائج المترتبة على تحديد صور النقد كمحل لرهن النقود في المعاملات المصرفية.
5- بيان الطبيعة القانونية لرهن النقود في المعاملات المصرفية في الفقه والقضاء والتشريع.
6- بيان كيفية رهن النقود كعملية ائتمانية وما هي طبيعة الرهن على ضوئها.
7- بيان الآثار القانونية لرهن النقود في المعاملات المصرفية.

الدراسات السابقة:

أولاً: الكتب

1- الفتلاوي، منصور والغرابي، زينب، 2018، الاتفاقات المعدلة لآثار الرهن (دراسة قانونية مقارنة بالفقه الإسلامي)، عمان، دار أيام للنشر والتوزيع، لقد عالج هذا الكتاب الاتفاقات المعدلة للرهن سواء من حيث التنفيذ الطوعي على المال المرهون أو الاتفاق على تملك المرهون عند عدم تنفيذ المدين الراهن لالتزاماته، كما تحدث عن رهن النقود وبين مصيرها من خلال التنفيذ الطوعي في مثل هذا النوع من العقود وبإيجاز شديد.
2- وسوف تتميز دراستنا عن هذا المرجع من كونها ستبحث في رهن النقود في ظل العمليات المصرفية، كما أنها ستبحث به من حيث طبيعته القانونية وكيف سيتم وما هي الآثار التي ستترتب عليه، بالإضافة إلى أنها ستبحث به في ظل التشريعات الأردنية.
3- عابدين، عصام عبد المغني، قانون تنظيم الضمانات المنقولة ودوره في دعم التمويل الائتماني، دار محمود، القاهرة، ط 1، وقد عالج هذا الكتاب

www.daralthaqafa.com

شرح النصوص القانونية الواردة في قانون تنظيم الضمانات المنقولة المصري الصادر في عام 2015 والذي استحدث أحكاماً جديدة متعلقة برهن المنقول دون حيازته وذلك من خلال الإشهار في السجل المعد لذلك في وزارة الصناعة والتجارة، كما أنه قد عالج بيان الحالات التي يتم فيها رهن المنقول دون حيازته، وإجراءات الشهر في السجل الخاص بذلك والآثار القانونية المترتبة على الشهر في السجل وصولاً إلى انقضاء حق الضمان المشهر في السجل وكيفية انقضائه.

وتتميز هذه الدراسة عما جاء في هذا الكتاب أنها تبحث في عقد رهن النقود في المعاملات المصرفية وذلك في ظل أحكام التشريعات الأردنية وتحديداً في ظل قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة رقم (20) لسنة 2018، كما أنها تتميز عنه بأنها تبحث في واحدة من الضمانات الواردة في قانون ضمان الحقوق وهي عقد رهن النقود في المعاملات المصرفية مفصلة في ماهيته وطبيعته القانونية وأحكامه وآثاره المختلفة.

1- الشماع، فائق، الإيداع المصرفي (الإيداع النقدي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ج 1، ط 1، ج 1، 2011، لقد بحث هذا الكتاب في الوديعة المصرفية (الإيداع النقدي)، وذلك من حيث ماهيته وطبيعته القانونية، وإنشاء هذا العقد والآثار المترتبة على إنشاء عقد الوديعة المصرفية من تملك المصرف للنقود المودعة وأحقيته في استغلالها في عملياته المصرفية المختلفة وذلك في ضوء أحكام قانون التجارة الأردني والعراقي، علماً أن الطبيعة القانونية لعقد الوديعة المصرفية هو الأكثر أهمية وتعلقاً بدراستنا.

وتتميز هذه الدراسة عما جاء في هذا الكتاب أنها قد بحثت في أحكام عقد رهن النقود في المعاملات المصرفية في ظل أحكام قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة، والذي خرج في طبيعته القانونية عن كونه من قبيل الوديعة النقدية المصرفية (الوديعة الناقصة)، فعقد رهن النقود يعد من قبيل العقود ذات الأحكام الخاصة المستحدثة والمنظمة ضمن أحكام قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة.

www.daralthaqafa.com

2- العطار، عبد الناصر، التأمينات العينية، القاهرة، دون دار نشر، ط 1، 1980، يبحث هذا المرجع في التأمينات العينية بمختلف أشكالها من رهن تأميني وحيازي وحقوق امتياز، إلا أنه لم يتطرق لرهن النقود إلا في مواضع بسيطة ومحدودة عند حديثه عن الرهن الحيازي وفي ظل أحكام التشريع المصري، وبالمقابل ستتميز دراستنا عنه بأنها متخصصة في الرهن الخاص بالنقود وفي ظل المعاملات المصرفية في التشريع الأردني.

3- أبو فروه، محمد محمود، الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الإنترنت، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، يقوم هذا المرجع ببحث العمليات المصرفية التي تتمم عبر الإنترنت كالتحويل المصرفي الإلكتروني، وبحث المقصود بالنقود الإلكترونية المستحدثة وبيان طبيعتها وأحكامها القانونية، وتتميز دراستنا عن هذا المرجع بأنها تبحث رهن النقود بشتى صوره الإلكترونية وحتى التقليدية، كما أنها لا تقتصر على بيان طبيعة النقود الإلكترونية فقط وإنما تشمل صور النقود الأخرى من بنكنوت وقيود مصرفية.

ثانياً: الرسائل الجامعية

1- النوايسة، ممدوح سالم، 1994، آثار الرهن الحيازي بالنسبة للمال المرهون (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، تقوم هذه الرسالة على بحث الآثار المترتبة للرهن الحيازي على المال المرهون حيازياً من حيث التزامات الدائن المرتهن في المحافظة على المال المرهون، والالتزام برده عند قيام المدين الراهن في تنفيذ التزامه، وغيرها من المسائل، أما دراستنا فتتميز عن الدراسة السابقة بأنها تبحث رهن النقود وفي ظل المعاملات المصرفية كأحد صور الرهن الحيازي، كما أنها لا تقتصر على آثار الرهن وإنما تشمل طبيعته وطبيعة محله وبيان الأحكام الخاصة به في ظل المعاملات المصرفية في التشريعات الأردنية.

2- البكري، علاء الدين زكي، الرهونات المصرفية ومخاطر الائتمان في فلسطين، 2005، رسالة ماجستير، معهد الحقوق، جامعة بير زيت، فلسطين، عالجت هذه الدراسة أحكام الرهونات المصرفية وكيفية إنشائها، وما هي النتائج المترتبة على كونها مصرفية وليست بالرهونات التقليدية، كما

www.daralthaqafa.com

أنها بحثتها في ظل أحكام التشريعات الفلسطينية، وتميزت دراستنا عن هذه الدراسة بأنها تبحث في الرهن النقدي في المعاملات المصرفية وهو جزء من الرهونات المصرفية، ومن ثم تقوم دراستنا على بحث أحكام هذه العملية في ظل التشريعات الأردنية والتي هي متميزة عن التشريعات الفلسطينية من حيث الأحكام والتنظيم.

3- الجزراوي: نورا صباح، أثر استعمال النقود الإلكترونية على العمليات المصرفية، 2011، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، لقد تناولت هذه الدراسة بالبحث مفهوم النقود الإلكترونية وصورها، كما تضمنت بحث أثر استعمال النقود الإلكترونية ضمن نطاق العمليات المصرفية المختلفة، كما تضمنت بيان أهمية المصارف الإلكترونية المنشأة على الإنترنت ودورها في التنمية الاقتصادية.

وقد تميزت دراستنا عن هذه الدراسة أنها تبحث بعقد رهن النقود في المعاملات المصرفية وبجميع صور النقود سواء النقود التقليدية (البنكنوت)، والنقود القيدية، والنقود الإلكترونية والتي تشكل محل عقد رهن النقود في المعاملات المصرفية، كما أنها قد تميزت عنها بأنها تبحث في العمليات المصرفية ضمن نطاق أحكام قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة المستحدث.

4- عدلاني: بوشرة حسن، 2019، الوديعة المصرفية المخصصة لغرض معين طبقاً لقانون المعاملات التجارية الإماراتي رقم 18 لسنة 1993، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، لقد تضمنت هذه الدراسة الحديث عن الوديعة المصرفية النقدية المخصصة لغرض معين كصورة من صور الودائع المصرفية، وبينت مفهوم هذا العقد والطبيعة القانونية له، وبينت صور تخصيص هذه الوديعة سواء لمصلحة المصرف أو لمصلحة العميل أو لمصلحة الغير وجميع ذلك في ظل أحكام قانون المعاملات التجارية الإماراتي رقم 18 لسنة 1993.

ويُعد موضوع هذه الدراسة تطبيقاً من تطبيقات عقد رهن النقود في المعاملات المصرفية، حيث إن عقد رهن النقود يعد عقداً أوسع انتشاراً وأكبر تطبيقاً من عقد

www.daralthaqafa.com

الوديعة النقدية المخصصة لغرض معين، وبالتالي فإن دراستنا قد تميزت عن هذه الدراسة بأنها أوسع تطبيقاً وأشمل حكماً، كما أن دراستنا هي ضمن أحكام التشريعات الأردنية.

ثالثاً: البحوث

1- الشمري: حسين عباس، تعريف النقود وأهميتها للأفراد والمجتمع، بحث منشور على الإنترنت، بتاريخ 2014/11/19، وقد تناولت هذه الدراسة بالبحث التعريف بالنقود وما هي ماهيتها وأنواعها وفائدتها للأفراد والمجتمع، وتعد هذه الدراسة هي جزئية بسيطة من دراستنا محل البحث، كما أن دراستنا ستتضمن تحديد صور النقود في ظل العمليات المصرفية وليس صورها المعتادة فقط، بالإضافة إلى بحث الطبيعة القانونية لرهن النقود، وبيان أحكام انعقاده وآثاره سواء بين طرفيه أو في مواجهة الغير، وصولاً إلى بحث تطبيقاته سواء على مستوى المعاملات الفردية والمصرفية.

2- ذنيبات، أسيد حسن، أحكام إشهار رهن المنقول بديلاً عن حيازته وتقييمه في قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة رقم 20 لسنة 2018، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، جامعة مؤتة، مجلد 13، عدد (1)، وقد تضمنت هذه الدراسة بحث أحكام إشهار رهن المنقول بديلاً عن حيازته في ظل أحكام قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة، مع بيان الطبيعة القانونية لإشهار رهن المنقول في السجل المعد لذلك في وزارة الصناعة والتجارة، وصولاً إلى تبيان إجراءات الإشهار في السجل منذ لحظة تقديم الطلب إلى أن يتم إرسال رسالة التأكيد على الإشهار، كما تضمنت هذه الدراسة تقييماً شاملاً لمضامين الإشهار في السجل ومدى مراعاته للأشخاص حسني النية من عدمه.

وتتميز دراستنا عن هذه الدراسة أنها قد تضمنت بحث عقد رهن النقود في المعاملات المصرفية في جميع مراحله، منذ الانعقاد مروراً بالنفاذ وانتهاءً بالتنفيذ، كما أنها بينت أن عقد رهن النقود ينفذ في مواجهة الغير بإحدى وسيلتين؛ إحداهما بإشهار الرهن في السجل المعد لذلك، والأخرى بحيازة

www.daralthaqafa.com

الضمانة حيازة فعلية من قبل المضمون له، كما أن هذه الدراسة قد تضمنت بيان الحالات التي يشتمل عليها الإشهار في السجل وتلك التي تتطلب حيازة الضمانة، مع بيان شروط وآثار كل منها.

3- البدوي: أحمد محمود، التنفيذ الطوعي على الضمانة في قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة (دراسة مقارنة)، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف ـ دقهلية، عدد 23، 2021، ج 3، لقد تناولت هذه الدراسة بالبحث مفهوم التنفيذ الطوعي كوسيلة مستحدثة ضمن أحكام قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة، وأحكامه مع عقد مقارنة مع التشريع الفلسطيني والإماراتي، وتم بيان خصائص هذا التنفيذ مع بيان مبررات الأخذ به وحجج معارضيه، والتأكيد على أن المشرع الأردني لم يحط التنفيذ الطوعي بالضمانات الكافية التي تحمي المدين من استغلال الدائن المرتهن له.

وقد تميزت دراستنا عن هذه الدراسة أنها بحثت أحكام عقد رهن النقود في جميع مراحله، وبيان أحكامه وآثاره، كما أنها قد بحثت في فكرة التنفيذ الطوعي كفكرة مستحدثة جاءت ضمن أحكام قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة، بالإضافة إلى بحث أحكام التنفيذ الجبري على الضمانة ومتى يتم اللجوء إليه، وبيان أن قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة قد جاء بنظام مزدوج للتنفيذ على الضمانة عند عدم قيام الضامن بتنفيذ الالتزام المطلوب منه.

منهجية الدراسة:

تقوم منهجية الدراسة بالاستناد بشكل رئيس على المنهج التحليلي، وذلك كون أن هذه الدراسة هي دراسة مستحدثة من حيث الموضوع والتنظيم القانوني والفقهي وحتى القضائي، فهي بحاجة إلى الاستناد إلى المنهج التحليلي لبيان طبيعة هذه العملية، وبيان مدى انطباق القواعد التقليدية عليها من عدمه، ومن ثم بيان مدى اتفاق الفقه أو اختلافه في تحديد طبيعتها القانونية ومن ثم ترجيح أحد هذه الآراء مستندين إلى الحجج والأسانيد التي توافق طبيعة هذه العملية القانونية.

كما أننا سنستند إلى المنهج الوصفي عند بيان مفهوم رهن النقود في اللغة والاصطلاح الفقهي والقانوني، وعند بيان الآراء الفقهية في كثير من الأحيان حيث أننا سنقتصر على بيان ما ورد فيها من توجهات، كما سنستند إلى المنهج المقارن

www.daralthaqafa.com

أحياناً عند المقارنة مع بعض التشريعات كالتشريع المصري والفرنسي، حيث إن كلاً منهما هو من مدرسة مختلفة في المسائل المدنية عن المدرسة الأردنية التي أخذت في كثير من جوانبها من الفقه الإسلامي.

أما بالنسبة لخطة هذه الدراسة، فقد تكونت من تمهيد وفصلين، كان الفصل الأول منهما بعنوان: ماهية عقد رهن النقود في المعاملات المصرفية وتكوينه، حيث شمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم رهن النقود في المعاملات المصرفية.

المبحث الثاني: انعقاد عقد رهن النقود في المعاملات المصرفية.

أما الفصل الثاني فقد تناول: آثار عقد رهن النقود في المعاملات المصرفية وتطبيقاته، وقد شمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: آثار عقد رهن النقود في المعاملات المصرفية.

المبحث الثاني: صور تطبيقية لعقد رهن النقود.

هذا بالإضافة إلى خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الدراسة وتوصياتها.